الدورة الزراعية

بعد تنفيذ قانون زيادة المساحة التى تزرع حبوباً

أعتقد أن الحكمة تقضى عند دراسة مشكلة التموين لهذا العام تقدير العجز المحتوم فى غلة الفدان للحاصلات الغذائية المختلفة فى عام ١٩٤٣ — ١٩٤٤ ، نظراً للدورة الزراعية التى ترتبت على القانون الأخير لتحديد المساحة القطنية وسينتج عنها :

(ا) تعاقب الحاصلات النجيلية فى الأرض .

(ب) زراعة جزء كبير من القمح بعد الذرة الشامى بدلا من القطن فى الدورة العادية .

(جـ) زراعة جانب كبير من الذرة الشامى بعد حاصلات نجيلية .

(د) لا يزرع قمح بعد بور بعد قانون منع البور الأخير .

يضاف إلى ذلك احتمال عدم وجود السماد الكيميائى فى العام المقبل .

ولذلك لا مفر من العمل على تدبير فضلة من هذا العام للعام القابل على أساس التحديد الذى توجبه الحالة للمساحة القطنية لعام ١٩٤٣ ، ولما كنت من المقتنعين باحتمال زيادة إنتاج الحبوب هذا العام عن حاجة الاستهلاك — أرى تقرير مبدأ عدم تصدير أى زيادة حتى نتبين مقدار الفضلة اللازمة للبلاد .

وبهذه المناسبة وتمشياً مع السياسة الحكيمة فى الاستفادة من أخطاء الماضى نقترح التالى :

١ — أن تتخذ الحكومة الاحتياطات الواجبة لتخزين القمح والذرة التى ستشتريها للتموين تخزيناً يضمن سلامتها من التلف والآفات وأهمها :

(ا) معالجة الشون القديمة وتطهيرها بقاذفات اللهب قبل التخزين فيها ، على أن يتم ذلك فى شهر أبريل على الأكثر .

(ب) خلط الحبوب بمادة قاتلسوس قبل التخزين حتى لا تتعرض لفتك الحشرات .

وبهذين الإجرائين تقى البلاد شر خسارة مادية وخسارة فى حبوب الغـذاء نحن أحوج ما نكون إليه .

٢ — لما كان فلاح الوجه البحرى سيضطر هـذا العام إلى استخدام الذرة الرفيعة فى غذائه بدلا من الذرة الشامى وقد حدث عند اشتداد أزمة الشامى فى العام الماضى فى الوجه البحرى وعند ما حاولت الحكومة تخفيفها بإرسال مقادير من الذرة الرفيعة أنها لم تتمكن من تصريفها بسبب صعوبات نرجو العمل على تبينها وتذليلها حتى لا يتكرر ما حدث فى العام الماضى . وكذلك على إرشاد عمـال وفلاحى الوجه البحرى إلى خير الطرق المختلفة لصنع الخبز من الذرة الرفيعة وترغيبهم فيه .

شلبى صادق فهيم